

”كبار العلماء“ السعودية: فتاوى وتشريعات بحسب أهواء الحاكم

بينما كان عوم رجال الدين السعوديين يفتون بتحريم قيادة المرأة للسيارة وهو ما يتماشى مع إصدارات عديدة لهيئة كبار العلماء، تبين أن موقف المؤسسة الدينية في السعودية يتغير تماشياً مع القرارات السياسية فيها.

تقرير هبة العبدالله

القيادة السياسية في المملكة السعودية تدعم قراراتها بفتاوی المؤسسة الدينية. تشريعات دينية تفصل على قياس النظام السعودي ويسخر الدين وأحكامه في خدمة السياسة ومصالحها.

يقرر الملك سلمان منح النساء السعوديات رخصاً للقيادة داخل المملكة خلافاً للفتاوى القديمة التي كانت قد نشرتها الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بحرمة القيادة للنساء، لما فيها من مفاسد. فتحذف الفتوى وتظهر هيئة كبار العلماء المسلمين كداعمة للقرارات الملكية فتحل وتحرم وفقاً لما يراه النظام مناسباً لسياساته.

وبعبارة وفق الضوابط الشرعية فإن الهيئة التي أفتت مؤخراً أن قيادة المرأة السعودية أمر مباح تخرج نفسها من مأزق التناقض وتخلّي مسؤوليتها من التباعد في التصرّفات، وهي التي كانت قدّد جددت مؤخراً أيضاً التحذير من فتن قيادة المرأة للسيارة وطالبت بعدم السماح بها.

القرار الذي يجده ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مكملاً لمشروع وصوله إلى الحكم وتنبيه ركائز توليه العرش، يلغى فتاوى عديدة أصدرها علماء المملكة بينهم صالح الفوزان ومحمد بن عثيمين بتحريم قيادة المرأة للسيارة ورفض منحها هذه الحرية لمحاذير كثيرة.

لكن ما تراها المؤسسة الدينية الوهابية مفاسد وفتنا اجتماعية تحلّل في سياق سعي المملكة لتنفيذ رؤية 2030 الإصلاحية التي يتبعها ولي العهد والتي تتضمن وعوداً بتحقيق ترفيه وانفتاح اجتماعي لل سعوديين وال سعوديات.

وفي هذا الإطار يأتي حديث الرئيس السابق لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبد اللطيف آل الشيخ، عن أن تفكير المجتمع يتغير وأن كل شيء في السابق كان محظياً تقريباً في السعودية وبدأ الأمر تغير تدريجياً وهذا يفتح الباب أمام توقعات بفتاوی جديدة معاكسة لسابقاتها.

لكن تغير تفكير المجتمع الذي يتحجج به العلماء لبرير تناقضهم المتماشي مع مصلحة ولد العهد يلغي أحد أهم مزايا الشريعة، وهي أن تكون صالحة لكل زمان ومكان لتحول الفتوى التي تصدرها هيئة كبار العلماء إلى أحكام خاضعة لمصلحة الحاكم.